

## رائف زريق\*

### قراءة في الراهن الإسرائيلي

إلى أين تتجه إسرائيل؟ وهل تدخل في مرحلة جديدة، وكيف يمكن تشخيصها؟ هذه أسئلة كبيرة، والإجابة عنها بحاجة إلى كثير من التفصيلات والشواهد التي لن يكون ممكناً في هذا المدخل السريع الإحاطة بها، وجلّ ما أقترحه هو إطار مفهومي لمشروع بحثي.

الواضح أنه من المتعذر التعامل مع كل من هذه المحاور على حدة باعتباره مستقلاً، لأنها تؤثر في بعضها البعض.

#### النموذج الاقتصادي - الاجتماعي

ليس مبالغة إذا قلنا إن إسرائيل في أول نشأتها شكل فيها الثلاثي: مجتمع - اقتصاد - دولة، وحدة واحدة نسبياً. فقد نشأت الدولة متأثرة بالنموذج الاشتراكي للتنظيم المركزي والشمولي ضمن وحدة واحدة متجانسة، لكن خلافاً للتنظيم الاشتراكي الذي ابتعد عن الدين والقومية، فإن المشروع الصهيوني بدايةً، والدولة الإسرائيلية في أعوامها الأولى،

**إحدى** طرق التشخيص تكون من خلال مقارنة إسرائيل الحالية بإسرائيل القديمة - أي مقارنة اللحظة الإسرائيلية الراهنة بلحظات سابقة في تاريخها، وذلك بهدف رصد التحولات التي تمر بها الدولة، وفهم صيرورتها.

سأحاول فيما يلي اقتراح مدخل لفهم التحولات الجارية في إسرائيل، مبنياً على عدة محاور: الأول، المحور الاقتصادي - الاجتماعي والسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة والدولة؛ الثاني، محور علاقات الدين والدولة والمجتمع في إسرائيل؛ الثالث، محور علاقات الدولة وسياستها تجاه القضية الفلسطينية؛ الرابع، سياسة الدولة تجاه المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل؛ الخامس، سياسة اليمين الجديد في إسرائيل مقارنة باليمين القديم. ومن

\* كاتب وأكاديمي فلسطيني.

منذ ثمانينيات القرن الماضي ليصل بإسرائيل اليوم كي تكون واحدة من أكثر الدول استقطاباً من حيث الدخل. فمنذ منتصف الثمانينيات وإسرائيل تمر في لبرلة اقتصادية واضحة ومتسارعة، وتُخضع منشآتها العامة لعملية خصخصة سريعة جداً، لتنتقل بذلك وبسرعة نسبية من اقتصاد مركزي شبه اشتراكي إلى اقتصاد نيوليبرالي يعزز الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بشكل حاد جداً، إلى درجة أن بعض الاحتكارات الاقتصادية بات يتحكم في عدة مجالات في الاقتصاد الإسرائيلي.<sup>1</sup> إلى جانب عملية اللبرلة الاقتصادية هذه وانفصال الدولة عن المجتمع، جرى اعتماد لبرلة سياسية أيضاً، بدأت منذ منتصف الثمانينيات، وتم فيها تعزيز دور القانون والمؤسسات القانونية وتوطيد خطاب حقوق المواطن وأهمية الاحتكام إلى القانون، وإخضاع السلطة التنفيذية لسيف المراقبة القانونية من طرف محكمة العدل العليا. وربما تكون أهم لحظات هذا التحول في منتصف التسعينيات حين أقر الكنيست الإسرائيلي قانونين عرفا باسم القانونين الأساس، وقد أخذت المحكمة العليا قراراً مركزياً نص على أن هذين القانونين يشكلان دستوراً، وأي قانون يسنه الكنيست يجب أن يخضع للمراجعة القانونية، وعليه ألا يتعارض مع القانونين الأساس ومع القيم والمبادئ التي يمثلانها. أي أنه في تلك الفترة سارت العملية الليبرالية الاقتصادية جنباً إلى جنب مع اللبرلة السياسية وتوسيع هامش الحريات وقيم سيادة القانون. كما أن تلك الفترة شهدت انفراجاً في العلاقات مع الفلسطينيين وبداية مشروع مصالحة تاريخية من خلال اتفاق "أوسلو" (١٩٩٣)، أي أنه في تلك الفترة التقت ثلاثة توجهات في الوقت نفسه:

جمعا المركزية الشمولية للاقتصاد والدولة والمجتمع إلى جانب انغلاق قومي - إثني يهودي ليكون بذلك المجتمع اليهودي، والاقتصاد اليهودي والدولة اليهودية، في حالة تشابك يصعب فكها. فالمؤسسات الأساسية التي تحكمت في المجتمع ونظمت حياته الإدارية والاقتصادية والاجتماعية كانت واحدة، ومؤسسات مثل "همشير"، و"هشيك"، وشركة النقل "إيجد"، وأولى شركات التأمين "هسنيه"، وهيئات الرعاية الصحية "مكابي"، و"ليثوميت"، وغيرها من المؤسسات، كانت مؤسسات للرعاية الاقتصادية وللتعاقد الاجتماعي في آن، وكثير من هذه المؤسسات أقيم على شكل جمعيات تعاونية يمكن للعمال فيها شراء الأسهم. وكانت الهستدروت، مثلاً، نموذجاً لجسم عمالي / نقابي يملك ويدير، في الوقت نفسه، عدة مشاريع اقتصادية شكلت عماد الاقتصاد الإسرائيلي في أعوامه الأولى، أي أن إسرائيل حتى التسعينيات كانت، من دون شك، ذات اقتصاد مركزي يستند، إلى درجة عالية، إلى تأمين شبكة خدمات اجتماعية كدولة رفاه اجتماعي تتحكم الحكومة فيه في اقتصاد السوق إلى أبعد الحدود، ولم يكن من الممكن في أول أعوام الدولة ملاحظة فوارق طبقية كالتي نشهدها اليوم. من المهم هنا الإشارة إلى أن عملية التعاقد الاجتماعي في تلك الفترة لم تقتصر على الدين والقومية، وإنما شكلت ممارسة عادية في علاقات السوق والعمل، إذ ضمنّت قوانين العمل، منذ أول أعوام الدولة، حماية قوية للعاملين وحقوقهم، وذلك إلى جانب قوة نقابية متمثلة في الهستدروت، علاوة على سنّ قوانين تحمي العاطلين عن العمل، وتقرّ بمساواة المرأة في الحيز العام، وغير ذلك من الضمانات الاجتماعية.

ليس سراً أن هذا الاقتصاد بدأ يتحول

وليبرالية اقتصادية، وليبرالية سياسية، ومسيرة سلمية.

لكن بينما زادت الليبرالية الاقتصادية وعملية الخصخصة من الفجوات، ولا تزالان، على الرغم من ذلك، مستمرتين وأخذت في الازدياد في الأعوام الأخيرة، فإن الليبرالية السياسية توقفت منذ فترة طويلة، والبعض يعتقد أيضاً أنها في حالة تراجع بدأت مع الانتفاضة الثانية في سنة ٢٠٠٠، وتسارعت في العقد الأخير بعد أن سيطر اليمين على السلطة وبدأ بحملات مكثفة ضد المحكمة العليا وقضاتها، وعمل جاهداً على ضبطها بداية، ثم انتقل إلى تعيين قضاة ذوي ميول محافظة وحتى يمينية.

وعليه، فعندما نعمل على تقويم الوضع الحاضر في إسرائيل، فإن أحد المحاور الأساسية للتحليل يجب أن يتناول طبيعة العلاقة بين الليبرالية السياسية الآخذة في الضمور، والليبرالية الاقتصادية الآخذة في النمو، وطبيعة العلاقة بين هذين الاتجاهين.

أما السؤال الآخر الذي يجب أن نتنبه إليه فهو تأثير النيوليبرالية الاقتصادية في قضايا غير اقتصادية مثل العلاقة مع الفلسطينيين داخل إسرائيل، أو في المناطق المحتلة، أو شكل التعاضد والتضامن داخل المجتمع الإسرائيلي في ظل انحصار دولة الرفاه الاجتماعي، وفي ظل ازدياد الفجوات الاقتصادية - الاجتماعية.

فيما يتعلق بالفلسطينيين في إسرائيل فإن الإجابة مركبة: فمن ناحية، فإن السياسة النيوليبرالية تزيد الفقراء فقراً، علماء بأنهم، في معظمهم، من الفلسطينيين؛ لكن من ناحية أخرى فإن السياسة النيوليبرالية تعني فقدان التحكم الزائد من طرف المؤسسة في حركة رأس المال، بحيث تنشأ دينامية غير خاضعة بالمطلق لإدارة اقتصادية مركزية، الأمر الذي يتيح المجال لنمو طبقة

وسطى فلسطينية في الداخل، محدودة طبعاً لكن قائمة، وهي طبقة كان من المتعذر تصور وجودها قبل عقدين من الزمن. أي أن المنطق الرأسمالي النقدي له قوانين خاصة تختلف عن المنطق الإثني - القومي.

فضلاً عما تقدم، فإن السياسة النيوليبرالية التي تزيد ارتباط إسرائيل بالمؤسسات الدولية الاقتصادية وبمنظمة التجارة العالمية تفرض عليها الالتزام بكثير من المعايير المتبعة في الاقتصاد النيوليبرالي العالمي. فمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي أصبحت إسرائيل عضواً فيها مؤخراً، تشير في تقاريرها السنوية إلى ضرورة إدخال العرب إلى سوق العمل والأعمال، ورفع نسبة النساء العربيات العاملات، وإلى أن تحقيق إنجازات ملموسة في هذا المجال يُعتبر شرطاً لقبول مشاركة إسرائيل في بعض المشاريع، وهو أمر يؤثر في سياسة الحكومة الإسرائيلية إلى أبعد الحدود، ويفرض عليها رصد الميزانيات للمجتمع العربي، رغبة منها في مجازة المعايير الدولية.

هنا أميل إلى الاعتقاد أن السياسة النيوليبرالية الجديدة في إسرائيل، والتي أدت إلى رفع قبضة يد الدولة عن كثير من المعامل الاقتصادية من ناحية، وإلى ازدياد الفجوات الاقتصادية من ناحية أخرى، خلقت مشكلات متعددة، مثل: قدرة المؤسسة الحاكمة على التحكم في علاقات القوة والسيطرة الاقتصادية في عالم ضعفت فيه الدولة المركزية، وكيفية ضمان عدم انزلاق هذه القوة إلى أيادٍ عربية، وضعف حجة المشروع الصهيوني باعتباره مشروعاً جامعاً لجميع فئات الشعب اليهودي وراعياً لمصالحه. وإيجازاً أقول إن عامل فقدان السيطرة الجزئي له تأثير في العلاقة مع العرب، أمّا ازدياد الفجوات فله علاقة

وليبرالية اقتصادية، وليبرالية سياسية، ومسيرة سلمية.

لكن بينما زادت الليبرالية الاقتصادية وعملية الخصخصة من الفجوات، ولا تزالان، على الرغم من ذلك، مستمرتين وأخذت في الازدياد في الأعوام الأخيرة، فإن الليبرالية السياسية توقفت منذ فترة طويلة، والبعض يعتقد أيضاً أنها في حالة تراجع بدأت مع الانتفاضة الثانية في سنة ٢٠٠٠، وتسارعت في العقد الأخير بعد أن سيطر اليمين على السلطة وبدأ بحملات مكثفة ضد المحكمة العليا وقضاتها، وعمل جاهداً على ضبطها بداية، ثم انتقل إلى تعيين قضاة ذوي ميول محافظة وحتى يمينية.

وعليه، فعندما نعمل على تقويم الوضع الحاضر في إسرائيل، فإن أحد المحاور الأساسية للتحليل يجب أن يتناول طبيعة العلاقة بين الليبرالية السياسية الآخذة في الضمور، والليبرالية الاقتصادية الآخذة في النمو، وطبيعة العلاقة بين هذين الاتجاهين.

أما السؤال الآخر الذي يجب أن نتنبه إليه فهو تأثير النيوليبرالية الاقتصادية في قضايا غير اقتصادية مثل العلاقة مع الفلسطينيين داخل إسرائيل، أو في المناطق المحتلة، أو شكل التعاضد والتضامن داخل المجتمع الإسرائيلي في ظل انحصار دولة الرفاه الاجتماعي، وفي ظل ازدياد الفجوات الاقتصادية - الاجتماعية.

فيما يتعلق بالفلسطينيين في إسرائيل فإن الإجابة مركبة: فمن ناحية، فإن السياسة النيوليبرالية تزيد الفقراء فقراً، علماء بأنهم، في معظمهم، من الفلسطينيين؛ لكن من ناحية أخرى فإن السياسة النيوليبرالية تعني فقدان التحكم الزائد من طرف المؤسسة في حركة رأس المال، بحيث تنشأ دينامية غير خاضعة بالمطلق لإدارة اقتصادية مركزية، الأمر الذي يتيح المجال لنمو طبقة

تذّرره وصراعاته الداخلية. وطبعاً هذا ليس التفسير الوحيد للتحوّلات في إسرائيل، لكنه واحد من تفسيرات كثيرة.

### علاقة الدين والدولة

إذا كانت إسرائيل دولة ولدت شبه اشتراكية وتحولت بسرعة إلى رأسمالية نيوليبرالية، فيمكن القول إنها ولدت شبه علمانية، وإن الدين بمرور الأعوام بات يأخذ دوراً أكبر وأكبر في الحياة العامة، غير أن هذه الحقيقة مركبة، فإسرائيل لم تولد علمانية تماماً، وهي طبعاً ليست دولة دينية اليوم، لكنها أكثر دينية مقارنة بلحظة تأسيسها.

الصهيونية منذ نشأتها هي انقلاب على الدين اليهودي، وتوظيف للأسطورة الدينية في الوقت نفسه، أي أنها أفرغت الأسطورة الدينية الخلاصية من مفهومها الديني، مضيعة مضامين قومية وتاريخية بموجب التوجه الصهيوني القومي، فالخلاص ليس عملية ابتهاج للرب، وهذه العملية ليست متدرجة، وإنما هي عملية ثورية يقوم بها البشر، ويحققون من خلالها خلاصهم في التاريخ وعلى الأرض وبأيديهم. غير أن المنظر الأول للدولة اليهودية تيودور هيرتسل لم يستطع أن يخفي دور الرب في مشروعه السياسي. ففي روايته الشهيرة "البلاد القديمة الجديدة" (Altneuland)، وفي المشهد الأخير من الرواية، عندما يجتمع الجميع حول الطاولة في دولتهم الجديدة وقد تم إنشاؤها، يتساءلون: كيف حدث أن استطعنا إقامة هذا المجتمع وهذه الدولة؟ فيقدم الجميع اجتهاداته، إلا إن الكلمة الأخيرة تُعطى إلى بطل الرواية دافيد الذي يصرح قائلاً: "إنه الرب". وهكذا تنتهي الرواية؛ تنتهي بمشئنة ربانية وتماشياً مع

بمسألة الشرعية داخل المجتمع اليهودي. أقترح في هذا السياق أن نفهم ارتفاع منسوب اللغة القومية الدينية المتعصبة داخل إسرائيل كمحاولة للتغلب على هذين التحديين اللذين نتجا من السياسة النيوليبرالية، والسياسة الإسرائيلية تحاول أن تحل هذين الإشكاليين عن طريق الهيمنة: فالدولة التي أصبحت غير قادرة على ضبط بعض الأمور بطريقة مباشرة عن طريق القانون، تسعى للتحكم في الأمور الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية عن طريق الهيمنة الأيديولوجية والسياسية؛ والمقصود بالهيمنة هو السيطرة عن طريق المفاهيم، والأساطير، والأفكار، والخيال، واللغة، والتحريض، والخطاب العنصري، وليس عن طريق المؤسسة القانونية السياسية. ولأن إسرائيل، في الأوضاع التي يمر بها القرن الواحد والعشرون لم تعد قادرة على أن تعاقب المجتمع العربي بشكل مباشر عن طريق القانون ومؤسسات الدولة (وهو ما قامت به حتى الستينيات)، فإنها تقوم بذلك عن طريق الدعوة إلى مقاطعة اقتصادية للمجتمع العربي، مثلاً دعوات أفيغدور ليبرلمان إلى مقاطعة المحال التجارية العربية. كما أن اللغة الدينية والقومية المهووسة تقوم بدور مشابه داخل المجتمع اليهودي بهدف خلق "نحن" وهمية ذات مصالح متجانسة وموحدة، في عالم موغل في التناقضات الطبقيّة والمادية والاجتماعية. إسرائيل الآن تحاول أن تستعيد باللغة والأيديولوجيا والهيمنة ما خسرت عن طريق الاقتصاد النيوليبرالي والليبرالية السياسية، فبعد أن اختفى الطابع التضامني في الاقتصاد والمجتمع، بات الحفاظ على تماسك المجتمع اليهودي ووحدته يفرض نوعاً من اللغة الدينية - القومية التي توحد المجتمع في مواجهة

اليهود الحريديم خارج منظومة الدولة. صحيح أنهم شاركوا في انتخابات الكنيست عبر حزب "أغودات إسرائيل"، لكنهم أثروا أن يرئسوا لجنة المال في الكنيست كي يضمنوا مخصصاتهم، ويضمنوا إعفاءهم من الخدمة في الجيش. إلا أن "أغودات إسرائيل"، وعلى مدى أعوام، لم يشارك في حكومات إسرائيل. أمّا اليهود المتدينون الذين شكلوا حزب "المفدال"، فشاركوا في حكومات إسرائيل المتعاقبة واهتموا أساساً بوزارة الداخلية كي يضمنوا أموراً تتعلق بالأحوال الشخصية: الهجرة، ومسألة الغيور (تهويد غير اليهودي)، وسجل السكان. ولم يكن لهذا الحزب على مدى أعوام رغبة في قيادة دولة إسرائيل في الموضوعات الأساسية التي تتعلق بالأمن والحرب والسلام، إذ بينما اعتبر نفسه جزءاً من الحركة الصهيونية، إلا إنه رأى أنه على هامشها.

بصورة عامة، رأت القوى الدينية نفسها لفترة ما أنها جزء غير فاعل في المشروع الصهيوني، لا بل إنها عانت - نوعاً ما - عقدة النقص إزاء اليهودي الصهيوني العلماني الملحد الذي نجح في مشروعه السياسي من دون رعاية إلهية.

ومنذ الثمانينيات ثمة تغيير ملحوظ من الناحية المؤسساتية، فالمتدينون المتمزمتون أضحووا وزراء في الحكومة، وفي كثير من الأحيان أصبحوا هم الذين يصرون على تولي الوزارات التي كانت تابعة لحزب "المفدال"، مثل حقيبة وزارة الداخلية التي كانت من نصيب حزب "شاس" الحريدي الشرقي، أي أن أحزاب الحريديم دخلت السياسة الإسرائيلية وأصبحت جزءاً منها. أمّا الأحزاب المتدينة القومية (ويوجد الآن أكثر من حزب من هذا النوع) فانتقلت رويداً رويداً من هامش الخريطة السياسية، وباتت في مركزها. ولم يعد هذا التيار يجلس على

أسطورة دينية. دولة إسرائيل قامت وأستت حكمها كدولة علمانية لم يكن للشريعة اليهودية دور يُذكر فيها (ما عدا قضايا الأحوال الشخصية والكوشير وهو الطعام الحلال اليهودي)، وكانت سيادة الشعب هي المرجع الأساسي القانوني لجميع الصلاحيات في الدولة، كما أن معالجة الأمور السياسية والنقاش السياسي العام لم تكن تحتكم في معظمها إلى الخطاب الديني، وإنما خضعت لخطاب دنيوي يُعنى بموازين القوى الأرضية وعلاقات القوة السائدة والقيم القومية والإنسانية. هذا الأمر لا يعني أن السياسة المؤسسين للدولة لم يلونوا خطابهم السياسي بمسحة دينية من حين إلى آخر، أو أنهم لم يوظفوا الأسطورة الدينية، بل إنهم كثيراً ما قاموا بهذا، لكن ذلك غالباً ما كان ذا طابع رمزي معنوي.

الأمر أخذ في التغيير منذ عقود، ويبدو أن هذا التحول لم يصل إلى أوجه بعد. إن التحول الذي أتحدث عنه يحدث ضمن شكلين متوازيين: الأول هو الحضور الواضح والأكبر لشخصيات دينية في الحياة العامة السياسية والقضائية؛ الثاني هو التحول الأعمق في طبيعة الخطاب والمرجعية العامة للمتدينين وغير المتدينين، بمعنى فهم السياسة والمجتمع والعالم من منظار ديني. من الناحية المؤسساتية، كان هناك مجموعتان من المتدينين في السياسة الإسرائيلية: المتدينون المتمزمتون (الحريديم)، والمتدينون القوميون الذين شكلوا جزءاً من الحركة الصهيونية، وحاولوا المزج بين تديّنهم وبين كونهم صهيونيين أصحاب مشروع قومي خلاصي، وهو ما اعتبره اليهود المتمزمتون مشروعاً توفيقياً مستحيلاً (على الأقل في بدايات القرن). في أول أعوام تأسيس إسرائيل وقف

بحاجة إلى إيجاد حوافز جديدة للخدمة فيه، وما من شك في أن الرواية الدينية القومية بشأن أرض إسرائيل وضرورة الحفاظ عليها بصفتها أرض الآباء والأجداد هي رواية صالحة للقيام بالمهمة. وبالتالي، فقد التقت رغبة النخب المتدينة القومية في إثبات ذاتها بعد أعوام كانت فيها على هامش المشروع القومي، مع حاجة الجيش إلى مثل هذه القوى كي تملأ الفراغ الذي نشأ نتيجة تغيير الدور الاقتصادي - الاجتماعي، والدور السياسي الذي يؤديه الجيش. إن التقاء الحاجتين عبّر عن نفسه بارتفاع نسبة أولئك المتدينين القوميين الذين يخدمون في رتب متقدمة، وفي الفترة الأخيرة ارتفاع نسبة المستوطنين أنفسهم الذين يخدمون في الجيش في رتب كهذه.

علاوة على هذا التحول المؤسساتي، هناك تحول أعمق في خطاب علاقة الأسطورة الدينية اليهودية بالصهيونية وبالتاريخ. فإذا كانت القوى اليهودية الدينية بشقيها (الحريدية والدينية - القومية) تقف على ضفاف المشروع الصهيوني على مدى عقود، وإذا كانت تشعر بنوع من الحرج نظراً إلى كون الحركة الصهيونية العلمانية والملحدة قد قامت "بتحرير" أرض إسرائيل، ونجحت في مهمة "خلاص الأرض"، بينما اكتفى المتدينون اليهود بالصلاة والابتهاال، فقد حدث شيء ما في نظرتها إلى ذاتها وإلى المشروع الصهيوني برمته. فبعد حرب ١٩٦٧ و"تحرير" الأماكن المقدسة لليهود المتدينين في القدس الشرقية والخليل وغيرهما، تحول السؤال عما إذا كان هناك ضرورة للعمل على إحلال الخلاص وتحرير الأرض على يد فعل إنساني أم تركه لمشئته إلهية، إلى: هل يجوز التخلي عن الأراضي والأماكن المقدسة وإعادتها إلى العرب؟ وهكذا، وجدت

ضفاف الحركة الصهيونية معنياً فقط بأسئلة الدين والدولة وأسئلة الكوشير، وإنما أصبح في مركز السياسة الإسرائيلية، وله ما يقوله في جميع الأسئلة المتعلقة بمصير الدولة وسياستها الخارجية والأمنية. فمن الناحية المؤسساتية يُلاحظ مثلاً الازدياد المطرد في عدد الجنرالات في المواقع القيادية في الجيش والذين ينتمون إلى التيار الديني - القومي.<sup>٢</sup> وهناك عدة تفسيرات لهذا التحول في الجيش: أحد هذه التفسيرات أن الخدمة في الجيش قادرة على تزويد صاحبها بتذكرة دخول إلى عالم الاقتصاد والسياسة. ففي أول أعوام الدولة، وفي ظل الدولة المركزية ووجود اقتصاد متواضع ومركزي، فإن التقدم في رتب الجيش كان يعطي صاحبه تذكرة مفتوحة للتقدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، غير أن هذا الوضع بدأ يتغير مع السياسة النيوليبرالية الجديدة.

التفسير الثاني تاريخي يستند إلى حقيقة أن الذين أسسوا الوحدات القتالية في الحركة الصهيونية هم، في معظمهم، من العلمانيين، وبالتالي فإن الجيش كان يعجّ بهؤلاء في أعوامه الأولى، وإن حركة المتدينين القوميين انضمت في فترة لاحقة إلى الجيش.

التفسير الثالث يكمن في جاذبية دور الجيش التاريخي والسياسي والمعنوي. فبعد حرب ١٩٧٣، وخصوصاً بعد اجتياح لبنان في سنة ١٩٨٢، أصبح دور الجيش الإسرائيلي - في ظل غياب أي تهديد إقليمي من جانب أي دولة عربية - هو الحفاظ على الأمن في المناطق الفلسطينية المحتلة، والدفاع عن المشروع الاستيطاني والمستوطنين، ولم يعد من الممكن تبرير دوره الوجودي بالدرجة نفسها التي كانت في العقود السابقة. ومما لا ريب فيه أنه في مثل هذه الأوضاع، فإن الجيش نفسه بات

المشروعان ويؤسس كل منهما للآخر. بهذا المعنى، نحن نشهد تغييراً في الخطاب وفي الفهم، وليس فقط تغييراً مؤسساتياً في الشخوص.

### العلاقة مع الفلسطينيين

تاريخياً يمكننا أن نميز بخطوط عريضة وجود توجيهين داخل الحركة الصهيونية بداية، وداخل السياسة الإسرائيلية لاحقاً: الأول، ممثلاً في الحركة العمالية بقيادة بن - غوريون وحزب العمل لاحقاً؛ الثاني، بقيادة جابوتنسكي بداية ثم بيغن ونتنياهو لاحقاً. وهذا لا يعني أنه لم يوجد على مر الأعوام تحولات داخل كل من هذه التوجهات، غير أنه على الرغم من هذه التحولات، فإنه يمكننا الحديث عن وجود معسكرين من دون الإفراط في التشديد على الفوارق بينهما، لكن من دون التغاضي عنها أيضاً. ويمكن التمييز بين هذين التوجيهين اعتماداً على سؤالين: الأول يدور حول تقسيم فلسطين بطريقة أو بأخرى، والثاني هو عن جدوى التفاوض مع الطرف الفلسطيني بشأن الحل، وعمّا إذا كان هناك طرف فلسطيني يمكن التفاوض معه أصلاً. هذان السؤالان مترابطان، لكن من المفيد نظرياً الإبقاء عليهما كسؤالين لأن ذلك يساهم في فهم أعمق لطبيعة التحولات الجارية في كلا المعسكرين.

على المستوى الرسمي وعلى مستوى الخطاب، فإن التيار العمالي أبدى على الأقل استعداداً لتقسيم فلسطين بطريقة أو بأخرى، أكان ذلك في لجنة بيل أم في قرار التقسيم. والجميع يعلم أن هذا الاستعداد كان أشبه بمناورة وتكتيك من طرف الحركة العمالية، وأن هذا التيار في مستوى العمق لم يكن يؤمن بتقسيم فلسطين، وما الموافقة

الحركة القومية الدينية نفسها في مركز الصراع، وفُرض عليها أسئلة لم تكن قد تعاملت معها من قبل. استحضاراً واستلهاماً لتراث الحاخام المتطرف أبراهام كوك (١٨٦٥-١٩٣٥)، غيرت الحركة الدينية القومية إحداثيات فهمها لحركة التاريخ بحيث خرجت عن تلغثمها النسبي، وتحولت من هامش الحركة إلى مركزها. فقد رأت هذه الحركة أن الصهيونية في واقع الأمر تحقق المشيئة الإلهية الدينية في نهاية الأمر، وأنه إذا كانت الصهيونية بدأت كحركة علمانية توظف الخطاب الديني والأسطورة الدينية كعامل مساعد لنجاحها، فإن الحركة الدينية القومية أصبحت توظف الصهيونية برمّتها كأداة لمشروعها الخلاصي، أي جرى إصباغ معان دينية بحتة على إنجازات الحركة الصهيونية التاريخية والعلمانية. وقد ادعت الحركة "ملكيتها" لهذا التاريخ، وصاغته من جديد باعتبارها شريكة في هذا التاريخ، وصاحبة أفضل تفسير لهذه الصيرورة، وأفضل مشروع مستقبلي يأخذ هذه الصيرورة إلى نهايتها الضرورية منطقياً، وما حركة "غوش إيمونيم" إلا الشرارة الأولى في هذا التوجه. إن هذا المنطق جعل القوى الدينية قومية وصهيونية أكثر، لكنه في الوقت نفسه حوّل معنى الحركة الصهيونية إلى حركة دينية بصورة أكبر، أي أنه إذا كانت الصهيونية في بداية الدولة تقوم على فصل بين الديني والقومي، مع وجود رابط سري يربط الثاني بالأول، فلا يقدر الاثنان على الفكك عن بعضهما البعض، فإننا الآن نشهد صيرورة تحوّل هذا الرابط السري إلى صيرورة مركزية وواضحة. فالصهيونية الآن، وأكثر من أي وقت مضى، ليست فصل المشروع القومي عن الديني، وإنما جدلية يمتزج فيها

مرحلياً)، وأن من الضروري إقامة جدار كهذا إلى أن يقبل العرب بالوجود اليهودي، و فقط بعدها يمكن البدء بالمفاوضات. ما هو الوضع اليوم في هذه المسائل؟ هل يوجد خلاف جوهري بشأنها؟ وما حدود هذا الخلاف وما هي إمكانات تعميقه؟ يمكن القول، بشكل تبسيطي وباختصار، إن التطورات الجارية، بعد انهيار أوسلو والانتفاضة الثانية، تشير إلى التحولات التالية في الخطاب السياسي الإسرائيلي المركزي:

من ناحية سؤال تقسيم فلسطين يمكننا الإشارة إلى تحول في مواقف الأحزاب في إثر اتفاق أوسلو، وقد يكون من إنجازاته المتواضعة أنه أدخل كلمة الدولة الفلسطينية إلى قاموس اللغة السياسية الإسرائيلية بيسارها وحتى يمينها. وبهذا المعنى، فإن وجود كينونة سياسية فلسطينية أصبح موضوعاً للتداول داخل إسرائيل، وتصريح ننتياهو عن الدولة الفلسطينية كان مجرد ذر للرماد في العيون، لكن مجرد القيام بمثل هذا التصريح - وإن تراجع عنه فعلياً ورسمياً وعلناً - يشير إلى اعتقاده أن تصريحاً من هذا النوع لن يؤدي إلى فقدان الأعصاب داخل الليكود.

بهذا السياق، فإن الليكود على استعداد للقبول بكينونة فلسطينية أشبه بالجزيرة داخل بحر المستعمرات، إلا إنه يعتقد أنه لا يوجد شريك للمفاوضات، وأن لا حل للصراع في المدى المنظور، وبالتالي فإن جل ما يمكن الحديث عنه هو إدارة الصراع وتحسين شروط الفلسطينيين المادية، مع الاستيلاء المستمر على الأرض الفلسطينية. أمّا اليمين الديني المتطرف فإن الدلائل كلها تشير إلى أن حلم ترحيل الفلسطينيين بالتقسيم وبهدوء وبمثابرة، لا يزال موجوداً، واقتراحات وزير الثقافة وحزبه بضمّ الضفة

على مقترحات التقسيم سوى احتيال على السياسة الدولية. لكن على الرغم من ذلك، فإنني أدعو إلى عدم الاستخفاف بالمواقف المعلنة والخطاب الرسمي، لأن ذلك من شأنه أن يتحول إلى خطاب حقيقي في لحظات ملائمة تاريخياً. إن الفصل بين الظاهر والباطن، وبين النيات المعلنة وتلك الحقيقية، هو فصل إشكالي في كثير من الأحيان. أمّا التيار الثاني فأعلن مواقفه الراضية لتقسيم فلسطين منذ نشوئه. فيما يتعلق بالموقف إزاء التفاوض، أو بوجود شريك، فقد تراوحت المواقف بشأنهما:

الحركة العمالية اعتقدت في فترة معينة بوجود شريك أو تصرفت على هذا الأساس لفترة ما، لكن سرعان ما وصلت مع مؤتمر بلتيمور في سنة ١٩٤٢ إلى نتيجة فحواها أنه لا يمكن الوصول إلى الدولة بالاتفاق، وأنه لا بديل عن إجراء أحادي الجانب وبالقوة. ومع قيام دولة إسرائيل دخل موضوع الشريك في سبات عميق حتى منتصف الثمانينيات، لا بل حتى آخرها، ولم يكن هناك فرق بين التيارين إزاء وجود شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه، إلا أن التحولات داخل منظمة التحرير في اتجاه حل الدولتين من ناحية، والانتفاضة الأولى من ناحية أخرى، أدت إلى حدوث نقاش داخل الحركة العمالية انتهى في التسعينيات لمصلحة الاعتراف بمنظمة التحرير وتوقيع اتفاق أوسلو.

أمّا الحركة التنقيحية فيبدو أن موقفها المتأثر لم يتغير في الجوهر، حتى إن اضطرت ننتياهو إلى الاجتماع بعرفات في مرحلة ما. وبهذا المعنى، فإن الحركة تسير على هدي مؤسسها جابوتنسكي ونظرية "الجدار الحديدي" التي تفترض أنه لا فائدة تُرجى من التفاوض مع الطرف العربي (على الأقل



فإن إسرائيل الرسمية لم تعد قادرة على تأجيل السؤال المتعلق بالفلسطينيين في الداخل، وتنبهت أكثر من قبل إلى مركزية دورهم وأهميته وتأثيره في مستقبل البلد وهويته.

يمكن القول إن إسرائيل اليوم تحولت من موقع الدفاع عن النفس الذي كان في التسعينيات إلى دور الهجوم والمبادرة في علاقتها بمواطنيها الفلسطينيين. لقد شكل مطلب الفلسطينيين وشعار "دولة المواطنين" إخراجاً للدولة الإسرائيلية وذلك لبساطته وبدايته، لأنه يدعو الدولة إلى التصالح مع مواطنيها، وإلى تطبيع علاقتها معهم والاعتناء بهم وأخذ مصالحهم بعين الاعتبار ورعايتها. ولا يمكن فهم هذا الشعار وجاذبيته إلا على خلفية اتفاق أو سولو الذي افترض حل الدولتين ووجود حدود، وافترض أن مصير الفلسطينيين في الداخل هو ضمن المواطنة الإسرائيلية. ليس هناك مطلب أكثر بداهة من هذا المطلب الذي أدخل الدولة في حالة دفاع عن النفس لأنه فضح جوهر التناقض بين التزام الدولة بيهوديتها وبين التزامها تجاه مواطنيها، أي فضح التوتر بين يهوديتها وديمقراطيتها.

وتشير القوانين الأخيرة المتعلقة بالفلسطينيين، والسياسات التي ترسمها الحكومة، وتصريحات قياديينها، إلى أن الدولة بادرت إلى استثمار خطاب المواطنة لمصلحتها وأعادته إلى أصحابه. فإذا كان مطلوباً من الدولة تطبيع علاقتها مع مواطنيها العرب، فالمطلوب من المواطنين العرب في المقابل تطبيع علاقتهم بالدولة، وإذا شأوا أن تتعامل الدولة معهم كأنهم مواطنيها، فإن عليهم أن يتعاملوا معها على أنها دولتهم بكل ما تعني الكلمة من معنى. هذا التوجه يغذي معظم المشاريع السياسية واقترحات القوانين التي تقوم

الغربية رسمياً ما هي إلا دليل على ذلك. وفي الواقع، فإن اليمين الإسرائيلي - بشقيه: الليكود والأحزاب التي على يمينه - لا يؤمن بحلول مقبولة من الطرف الفلسطيني، وإنما يدعو إلى اتخاذ خطوات من جانب واحد. وفي هذا السياق، فإن منطلق شارون الذي دعا إلى الخروج من غزة من جانب واحد وإلى إقامة الجدار الفاصل من جانب واحد أيضاً، يمثل النموذج الذي بموجبه يرسم الليكود سياسته.

وكذلك فإن في حزب العمل تغييرات أيضاً. صحيح أنه داخل الحزب ثمة قوى لا تزال تطرح حل الدولتين، إلا إن أحداً لا يطرح بجدية موضوع تفكيك المستعمرات، لا بل وصل الوضع إلى درجة وصفت فيه الزعيمة السابقة للحزب شيلي يحييموفيتش المستوطنين بأنهم الطلائعيون الجدد. وبالتالي، فإن الحديث هو عن حل يقبل بوجود المستعمرات. من ناحية أخرى هناك قناعة زائدة في أوساط المركز / اليسار بأنه لا حل للصراع في هذه المرحلة أيضاً، وإن كانت هذه الأوساط تواصل الكلام عن استئناف المسيرة السلمية.

وبشأن العلاقة بالمواطنين الفلسطينيين، يمكننا القول إن الوضع مركب بعض الشيء: فبعد عدة أعوام كان فيها الفلسطينيون في إسرائيل على هامش السياسة الإسرائيلية ويعملون على ضمان بقائهم أولاً، وتحسين ظروف معيشتهم ثانياً، والمطالبة بالمساواة ثالثاً، فإنهم وصلوا في الأعوام الأخيرة إلى نقطة أصبحوا يشكلون فيها جزءاً من السياسة الإسرائيلية، وأصبح حضورهم مرئياً وافتتاً، بعد أن أخذوا مواطنيتهم بجدية، وتحدا جوهر دولة إسرائيل باعتبارها دولة يهودية، لكن هذا الازدياد في التركيز على المواطنة رافقه تركيز على الهوية الفلسطينية في الوقت نفسه. وهكذا،

قضاة المحكمة العليا ذوي الأهواء والميول الليبرالية، بل يشمل أيضاً قضاة المحكمة جميعاً، وصولاً إلى اتهام موظفين كبار في مكتب المدعي العام، والذين يهتمون ويرغبون في توطيد سلطة القانون، بأنهم متعاونون ويساريون.

وفي هذا السياق هناك تحول جدي، لا بل انقلاب حقيقي لفكر اليمين الجديد الذي تجاوز فكر جابوتنسكي، وحتى فكر مناحم بيغن، وذلك في كل ما يتعلق بسلطة القانون وسيادته. ففي نهاية السبعينيات عندما أمرت المحكمة بإخلاء مستعمرة "أيلون موريه"، وكان بيغن آنذاك رئيساً للحكومة، وأشار عليه بعض وزرائه وبعض المستوطنين، بالأب أن ينفذ قرار المحكمة، كان جوابه: "هناك قضاة يقررون في القدس ونحن ننفذ"، في إشارة منه إلى ضرورة احترام القانون.

#### المحور الثاني: المحور الأكاديمي،

وهذا الهجوم ذو عدة وجوه، منها محاولة التضييق على الأكاديميين اليساريين، واتهامهم بأنهم يعملون في السياسة أكثر من مهمتهم في العمل الأكاديمي، وتصويرهم على أنهم متعاونون وخونة. فضلاً عن ذلك هناك تدخل واضح من طرف المؤسسة السياسية في مجلس التعليم العالي، وجهد واضح للسيطرة على ميزانيات ووظائف ذات أهمية وحساسية في سلك التعليم العالي. وفي هذا السياق، فإن اليمين الجديد يحاول الخروج من الصورة النمطية التي تربط بين اليسار والثقافة والعلم من ناحية، وبين اليمين وثقافة الغوغاء والشارع، من جهة ثانية. أي أن اليمين يعيد بناء صورته النمطية كتيار مركزي ثقافي أكاديمي معتبر، وليس باعتباره تعبيراً عن ثقافة القوة.

#### المحور الثالث: الهجوم المركّز على

بتفصيل ثوب المواطنة بطريقة تتطلب الولاء للدولة اليهودية، وكل ما هو غير ذلك هو معادٍ للدولة. أي أن الدولة قامت بتصدير الأزمة والتناقض الداخلي فيها وأعادتها إلى المواطنين العرب، مطالبة إياهم بإثبات ولائهم كل يوم وكل ساعة. وما إخراج الحركة الإسلامية وإبعاد أعضاء الكنيست من حركة التجمع عن جلسات الكنيست لعدة أشهر سوى مثال لذلك.

#### اليمين الجديد

على هذه الخلفية يمكننا أن نلاحظ نشوء وتطور ما يمكن تسميته اليمين الجديد داخل إسرائيل، والذي يمكن توصيفه بالميزات التالية:

أولاً: بعد اتضاح حدود دولة إسرائيل من الشرق مع الأردن، والخروج من لبنان، والخروج من سيناء وتثبيت الحدود مع مصر، وبعد غياب خطر حرب إقليمية مع دولة عربية، فإن هذا اليمين تحول من الانشغال بأسئلة الأرض والأمن إلى أسئلة داخلية تتعلق بجوهر الدولة وأيديولوجيتها وهويتها، أي أن مركز الثقل تحول من الخارج إلى الداخل، ومن أسئلة تتعلق بالوجود إلى أسئلة تتعلق بجوهر الدولة، ومعنى الصهيونية في هذه الفترة.

ضمن هذا التوجه فإن اليمين الجديد يسعى للسيطرة على عوالم كانت في السابق معاقل للحركة العمالية والنخب الأشكنازية، ويظهر ذلك في هجوم ذي أربع محاور أساسية:

#### المحور الأول: الهجوم على المحكمة

العليا وإخضاعها لأهواء اليمين الجديد، وتخطي الحواجز القانونية والبيروقراطية أمام رجال السياسة. والهجوم لا يشمل منظمات حقوق الإنسان فقط، ولا حتى

برئاسة الحكومة، بل يريد السيطرة على مؤسسات المجتمع برمّتها، أي أنه إذا كان انتخاب بيغن في سنة ١٩٧٧ انقلاباً في الحكم، فإن اليمين الجديد يسعى للهيمنة، أي السيطرة على المجتمع المدني، وعلى عالم الثقافة والإعلام، وعلى صناعة وبلورة المفاهيم والقيم الأساسية في المجتمع. هذا اليمين الجديد يعرض نفسه على أنه الوريث الطبيعي والحقيقي للفكر الصهيوني من هيرتسل مروراً ببن - غوريون، ويسعى لاحتكار مفاهيم الصهيونية واليهودية، وينصّب نفسه صاحب الصلاحية المطلقة في تأويلهما. وبذلك، فإن كل من لا ينتمي إلى هذا المعسكر ويؤمن بقيمه وأخلاقياته يُعتبر عنصراً غير شرعي في السياسة الإسرائيلية، وخارجاً عن المشروع برمّته، ومشكوكاً في صهيونيته. ■

الإعلام ومحاولة إخضاعه، تارة عن طريق الحكومة، وطوراً عن طريق الاقتصاد. فدخل صحيفة "إسرائيل اليوم" التي توزع مجاناً، والتي تُعتبر صحيفة نتنياهو الشخصية، معترك الإعلام، ما هو إلا دليل على ذلك. وهذه الصحيفة تمول من أموال يهودي أميركي هو صديق شخصي لنتنياهو، يتبرع بسخاء للمستعمرات ويدعم حملات نتنياهو الانتخابية.

#### المحور الرابع: الجيش. فقد كان لفترة

طويلة معقل قوى الوسط الأشكنازية العلمانية المحسوبة على الحركة العمالية، لكنه منذ أعوام تحول إلى جيش تتحكم فيه القوى الدينية من حيث تركيبته الشخصية، وأهواؤه ولغته وفكره.

وبهذا المعنى، لم يعد اليمين الجديد يكتفي بالفوز في انتخابات الكنيست، ولا

### المصادر

- ١ بشأن السياسات الليبرالية والنيوليبرالية، انظر "مجلة دراسات إسرائيلية" (رام الله/مركز مدار)، العدد ٤٧ (٢٠١٢)، وهو عدد تناول هذا الموضوع حصراً.
- ٢ انظر: كوبي بن سحمون، "متى وكيف صار الجيش الإسرائيلي متديناً إلى هذه الدرجة"، "فضايا إسرائيلية"، العدد ٥٦ (٢٠١٤)، ص ٩٠.